المعايير التقنية لإخراج البحث العلمي

Technical criteria for scientific research output

الدكتورة / أمال بن بريح

أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة البليدة - 2 – علي لونيسي. الجزائر

تاريخ استلام المقال : 19-01-2021. تاريخ القبول : 18-05-2021. تاريخ النشر : 2022/01/01

ملخص

أصبحت المنهجية اليوم العلم الذي تشترك في دراسته كل التخصصات، نظرا لأهميته في مجال الدراسة والبحث العلمي. والمنهج في الحقيقة واحد ولكن طريقة تطبيقه في العلوم تختلف من علم لآخر، فكل تخصص يأخذ ما يناسبه من المبادئ والقواعد التي يحتويها علم المنهجية. هذا العلم الذي يعد أساس كل بحث علمي، خاصة وأن هذا الأخير يمتاز بأنه علم منظم ومضبوط، فالنتائج المتحصل عليها بموجبه ليست وليدة مصادفات بل هي نتائج مدروسة ومقصودة، وهذا ما يضفي على البحث العلمي عامل الثقة في نتائجه. ولكي يكون البحث العلمي علم منظم ومضبوط، لابد من إتباع مراحل معينة لإنجازه، وهذه المراحل هي من تطبيقات المنهجية بمفهومها الواسع، والتي تعني كل الطرق والأدوات والأساليب المسطرة لإعداد البحث العلمي، وإخراجه في صورته النهائية.

لكلمات المفتاحية : البحث العلمي، منهجية البحث، تقنيات البحث العلمي

Abstract

Today the methodology has become the science in which all disciplines are involved, due to its importance in the field of study and scientific research. The curriculum is in fact the same, but the way applied in science varies from science to science, each discipline takes the appropriate principles and rules contained in the science of methodology. This science, which is the basis of all scientific research, especially as the latter is characterized by a structured and controlled science, the results obtained under it is not the result of coincidence, but the results of deliberate and intentional, and this gives the scientific research factor confidence in its results. In order for scientific research to be an organized

and controlled science, certain stages must be followed to accomplish it. These stages are the application of the methodology in its broad sense, which means all methods, tools and methods underlined to prepare scientific research, and output it in its final form.

Key words: Scientific research, research methodology, scientific research techniques

المؤلف المراسل : أمال بن بريح

مقدمة

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم لهي اليوم أشد إليها أكثر من أي وقت مضى. فالعلم والعالم في سباق متواصل للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره.

وإذا كانت الدول المتقدمة تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي فذلك يرجع إلى أنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية. ومع أن البحوث تحتاج إلى وسائل كثيرة معقدة وتستند إلى أكثر من مجال علمي، وتتطلب الأموال الطائلة، إلا أن الدول المدركة لواجباتها الوطنية ترفض أي تقصير في ميدان البحث العلمي لأنها تعتبر البحوث دعامة أساسية لاقتصادها وتطورها وحضارتها الذاتية.

هذا وتندرج عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة ومتتابعة ومتكاملة ومتناسقة في تكوين وبناء هذا العلم وإنجازه، فلابد إذن من الاضطلاع بهذه المراحل مرحلة بعد مرحلة بكل عناية وجدية وصبر ودقة من طرف الباحث العلمي حتى يصل إلى نتيجة إعداد البحث العلمي الكامل.هذه المراحل يمكن تقسيمها إلى مراحل أولية وأخرى نهائية.

كما تخضع عملية إعداد البحث العلمي، فضلا عن المتطلبات الجوهرية الموضوعية التي يعد الجهد الفكري محورها الأساسي، تخضع أيضا لمقتضيات نظامية وشكلية وعملية وتطبيقية، ويتعلق بعضها بتنظيم الجهود الفكرية للحصول على النتائج بيسر وبأقصر طريق وأقل وقت ممكن، والبعض الآخر لتنظيم هذه النتائج المحصلة لتوظيفها عمليا لتبرز بدقة ووضوح. فكل عمل وقبل أن يخرج في صورته النهائية لابد وأن يمر بعدة مراحل أولية تسبق ذلك الخروج، فما البال لو تعلق هذا العمل بالبحث العلمي، والذي يعد وسيلة للاستعلام والتحليل المنظم والدقيق قصد الوصول لاكتشاف الحقائق العلمية.هذه المراحل الأولية تتمثل في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، ثم مرحلة نظام جمع المادة العلمية وتقنيات

قراءتها، و التي لن تكون محل دراستنا في هذا المقال، بل سيتم تسليط الضوء على مرحلة أخرى لا تقل أهمية عن هذه المراحل، وهي مرحلة إخراج البحث العلمي في شكله النهائي.

لأجل هذا سأحاول من خلال هته المداخلة محاولة إعطاء بعض الإرشادات والتقنيات التي يجب على كل باحث أخذها بعين الاعتبار في إنجازه لبحثه العلمي لاسيما الباحث الطالب والباحث الناشئ.وذلك بتصنيف هذه الخطوات ضمن مرحلتين أساسيتين سيتم معالجتهما من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول : قواعد تقسيم موضوع البحث العلمي وطرق تدوين المعلومات

المبحث الثاني: الكتابة الفنية للبحث العلمي

.

المبحث الأول: قواعد تقسيم موضوع البحث العلمي وطرق تدوين المعلومات

لن يكون بحثا علميا جيدا، ذلك الذي يتم فيه الانتقال إلى أفكار أساسية جديدة غير ملموسة، دون انعكاس ذلك على تقسيماته، وليس جيدا من ناحية ثانية أي بحث تكثر فيه التقسيمات الجزئية، بحيث تفكك الفكرة الواحدة إلى عناصرها الأولية .

فعملية تقسيم وتبويب البحث العلمي، والتي تتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية والكلية والعامة والفرعية والجزئية والخاصة، على أسس ومعايير علمية ودقيقة، هي عملية حتمية وحيوية لإعداد البحث العلمي، حيث يقوم الباحث على هدى الخطة والتقسيم والمرسوم بإعداد بحثه خطوة خطوة ومرحلة مرحلة.في حركات وتنقلات متناسقة ومتكاملة حتى يصل إلى النتيجة العلمية المقصود كشفها وتفسيرها في نهاية البحث. كل هذه المراحل يمكن إجمالها هن خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أسس تبويب موضوع البحث العلمي

إن عملية هيكلة وتقسيم موضوع البحث العلمي، هي مرحلة حتمية وجوهرية للباحث من أجل إعداد بحثه، مثلها مثل حتمية عملية وضع تصاميم البناء والعمران لإتمام إقامة البنايات.فما المقصود بتبويب البحث العلمي، وما هي شروطه ؟.

أولا: معنى ومضمون تبويب البحث العلمي

إن معنى تقسيم وتبويب موضوع البحث العلمي يعني ويتضمن تحديد المشكلة أو الفكرة الأساسية والكلية لموضوع البحث تحديدا جامعا ومانعا، وإعطائها عنوانا رئيسيا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث، والقيام بتفتيت وتقسيم وترتيب الفكرة أو

الموضوع الأساسي والرئيسي في مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية وخاصة، ثم تقسيم الأفكار الفرعية والجزئية والخاصة إلى موضوعات ومشكلات أقل فرعية وجزئية وخصوصية وهكذا، وذلك على أسس ومعايير منطقية ومنهجية دقيقة وواضحة، بحيث يشكل التقسيم والتبويب هيكلة وبناء البحث الكامل، ثم القيام بإعطائها عناوين جزئية وفرعية في نطاق قوالب وصور منهجية ومعلومة.

ذلك أن تقسيمات البحث الأساسية والثانوية هي في الحقيقة أفكاره الأساسية الرئيسية والجزئية كاملة. واستعمال أحد مصطلحات التقسيم : قسم، باب، فصل، مبحث، مطلب... يجب أن يتناسب مع طول البحث . وتؤخذ بعين الاعتبار في كتابة البحث العلمي[1].

ثانيا : شروط تقسيم البحث العلمي:

هناك مجموعة من الشروط والإرشادات لابد على الباحث أن يتبعها ويحترمها لإقامة وتحقيق خطة تقسيم وتبويب البحث بصورة سليمة وناجحة، ومن هذه الشروط مايلي:

1) يجب الاعتماد الكلي على المنطق والموضوعية والمنهجية السليمة في التقسيم والتبويب المؤسس والمقبول لموضوع البحث. ويكون ذلك بالتعمق والشمول في قراءة وتأمل كافة جوانب وأجزاء الموضوع بصورة جيدة.وبضرورة الإطلاع والاستفادة من خطط وتقسيمات الأبحاث العلمية الممتازة والناجحة التي سبقت.

2) لابد على الباحث أن ينطلق في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث أو الفكرة العامة له، فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن مشكلات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الأساسية للبحث، وإذا التزم الباحث بهذا الشرط يكون قد ضمن لنفسه عدم الخروج عن موضوع بحثه.

3) حتمية الأخذ في الحسبان الموضوعات والعناصر المستحدثة، المتوقعة وغير المتوقعة والمتعلقة بموضوع البحث. لذا لابد من احترام مبدأ مرونة خطة وتقسيم البحث.

4) أكثر ما على الباحث مراعاته أثناء تقسيمه للبحث، هو المحافظة على التوازن من الناحية الشكلية والموضوعية للخطة. ومعنى التوازن الشكلي، هو ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية أفقيا وعموديا، كأن يتساوى ويتوازن عدد أبواب الأقسام والأجزاء، وكذا عدد فصول الأبواب، وعدد مباحث الفصول، وعدد مطالب البحوث...وهكذا.

أما التوازن من الناحية الموضوعية للخطة فهو يعني عدد الصفحات لكل قالب من القوالب المستعملة، فإذا قسم الموضوع إلى فصلين مثلا، فيجب أن تكون عدد الصفحات المخصصة لكل فصل متساوية أو متقاربة مع الفصول الأخرى، ولهذا يجب منذ البداية وقبل الانطلاق في عملية الكتابة مراعاة ذلك وهذا بالنظر إلى ما يمكن أن يحتويه كل عنصر من عناصر البحث من معلومات وبالتالي ما يمكن يخصص له من صفحات.

5) يجب أن يكون التقسيم والتبويب تحليليا ودالا، وليس مجرد تجميعا لموضوعات وعناوين فارغة، فلا بد أن يذكر التبويب في موضوعا ته وعناوينه الأساسية والفرعية والجزئية والعامة والخاصة وفرضيات وأفكار ذات دلالات وإيحاءات علمية. كما يجب تحاشي التكرار والتداخل والاختلاط بين مضامين ومحتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية والجزئية والعامة والخاصة أثناء تقسيم وتبويب البحث.

6) يجب أن تكون كل عناصر الخطة مترابطة فيما بينها، بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل بوضوح في البحث، وهذا ما يميز خطة البحث العلمي عن المؤلفات الحرة التي تظهر في شكل كتب ومجلات وغيرها، إذ في هذه الأخيرة لا يكون الترابط كبيرا بين عناصرها لأنها في الغالب تحتوي على موضوعات مستقلة عن بعضها إلا من ناحية كونها مادة واحدة، أما في البحوث العلمية فالأمر يختلف فالباحث يتناول موضوعا واحد هو نقطة صغيرة في مادة محاولا التعمق إلى أبعد مدى ولذلك تكون خطة بحثة شديدة الترابط في أجزائها.

7) يجب أن تكون العناوين المكونة لخطة البحث واضحة وكاملة في بنائها، بحيث لا تستند في بنائها إلى العنوان الذي تنطوي تحته. كما يجب عند صياغة عنوان معين أن تكون كل العناوين الجزئية التي تدخل في إطاره تعبر عن ذلك العنوان، وإذا ما ظهر عنوان مطلب مثلا لا يتناسب مع عنوان المبحث، فلا بد من حذفه، وإدخاله في جزء آخر من الخطة أو توسيع عنوان المبحث لكي يكون مستغرقا فعلا لكل المطالب التي تدخل ضمنه [2].

المطلب الثاني:عملية تدوين المعلومات والبيانات المستمدة من مصادر البحث العلمي.

يقصد بالتدوين، عملية نقل المعلومات والبيانات التي تتعلق بموضوع البحث من مصادرها الأصلية وتسجيلها على أوراق أو أسطوانات كمبيوتر بطريقة معينة وبإرشادات خاصة من شأنها أن تمكن الباحث من الرجوع إليها بيسر وسهولة عند كتابة بحثه وكلما احتاج إليها بعد ذلك.

وتكمن أهمية التدوين في كونه الوسيلة التي يتفادى بها الباحث تداخل المعلومات والبيانات الخاصة ببحثه في ذهنه ونسيانه لتلك المعلومات، إذ أن كثرة المعلومات والبيانات التي يقوم الباحث بجمعها والإطلاع عليها من شأنها أن تؤدي إلى تداخلها في ذهن الباحث وتجعله يغفل عن الكثير منها مع مرور الوقت[3].

ولتدوين المعلومات المستمدة من مصادر البحث العلمي طرق مختلفة. وفيما يلي سأحاول التطرق لأشهرها:

أولا : التدوين عن طريق الملفات

يرتكز نظام التدوين عن طريق الملفات على قيام الباحث بإعداد ملف يتكون من غلاف سميك وماسكة حديدية معه لحمل أوراق مثقوبة، ويقوم الباحث هنا بتصنيف الأوراق داخل الملف حسب خطة بحثه.ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة الاستعمال، فهو أسلوب عملي، يسهل معه حذف المعلومات الإضافية التي لا تفيد البحث أو إضافة معلومات جديدة، وذلك بفتح الماسكة الحديدية وإضافة الأوراق في المكان الملائم كما يمكن اصطحابه إلى المكتبات بسهولة.

ثانيا : التدوين عن طريق البطاقات

يعتمد أسلوب البطاقات في جمع وتخزين المعلومات على إعداد بطاقات صغيرة أو متوسطة الحجم، قد تكون هذه البطاقات معدة مسبقا ويتم الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث بنفسه من ورق جيد النوعية. ويستحسن أن تكون من الورق المقوى لأن المدة الطويلة للاستعمال وكذا استعمالها المكثف والمتكرر قد يعرضها للتلف إذا كانت من ورق عادي. ثم يقوم بتنظيمها عن طريق تصنيفها وترتيبها طبقا لأجزاء وأقسام وعناوين حطة البحث وتبويب الموضوع، ويشترط في البطاقات أن تكون متساوية الحجم، وتكون مجهزة للتسجيل والكتابة فيها على وجه واحد فقط ووضع مجموعات البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف أو صندوق خاص[4]، حتى تضل محفوظة فيه طبلة مدة إعداد البحث. كما يجب أن يكتب في البطاقات كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات والأفكار والحقائق، مثل اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة وبلد ودار الإصدار والنشر، ورقم الطبعة وتاريخها ورقم الصفحة أو الصفحات. ويجب أن يكتب في البطاقات بخط واضح، وتترك فراغات لاحتمالات تسجيل أفكار مستجدة حول الموضوع.

لكن لابد من ذكر أن أسلوب البطاقات يتصف بالتعقيد والصعوبة في استعماله، مقارنة بطريقة الملفات، بحيث تعتبر طريقة غير عملية إذ يصعب على الباحث استعمال البطاقات التي أعدها والتنقل بها، خاصة إذا ما حفظت في صناديق.

ثالثا: التدوين عن طريق الكمبيوتر

يقوم نظام التدوين عن طريق الكمبيوتر على قيام الباحث بوضع ملفات داخل جهاز الكمبيوتر الخاص به باستخدام برنامج معد لذلك، ويخصص لكل فرع وكل مطلب وكل مبحث... وكل قوالب تقسيم البحث الذي يقوم بإعداده ملفا منها، ويكتب على كل ملف عنوان الفرع أو المطلب أو المبحث أو الفصل الخاص به، ثم يقوم بتدوين المعلومات التي يطلع عليها مصحوبا بتدوين البيانات الخاصة بالمصدر الذي أخذت منه في الملف الخاص بها، ويحتفظ بمجموع الملفات في ذاكرة الكمبيوتر أو في أقراص مضغوطة لحين كتابتها أو الحاجة إليها. ويفضل في هذه الطريقة استخدام كمبيوتر محمول، بحيث يتمكن الباحث من حمله واصطحابه عند التردد على المكتبات ومراكز البحث المختلفة.

وفي الأخير يمكن القول أن الطريقة الأخيرة هي التي صارت معتمدة بكثرة في عصرنا الحالي، وعلى العموم تبقى عملية التفضيل والترجيح في اختيار إحدى الطرق السابقة واعتمادها ترجع إلى اعتبارات وعوامل نفسية لدى الباحث.

و المهم في أي طريقة اختيرت لتدوين المعلومات والبيانات هو أن يسير الباحث في ذلك وفق الخطة التي رسمها لبحثه، ولا ينصح أبدا بتدوين المعلومات في دفتر عادي لكي لا تختلط عليه المعلومات فيما بعد ولا يستطيع استغلالها كما يجب.

المبحث الثاني: الكتابة الفنية للبحث العلمي

بعد أن يستكمل الباحث كل الخطوات السابقة من اختيار للموضوع وخطة مناسبة له، ووصولا إلى اختيار طريقة لجمع المعلومات. إلا أن هذا وحده لا يكفي، فقد يتساءل الباحث كيف يكتب ؟ ومن أين يبدأ ؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الخطوات التحضيرية السالفة لا تكون نهائية في أغلب الأحيان.

فكتابة الفصل الأول من البحث مثلا لا تعني أن مواد الفصول الباقية جاهزة في البطاقات أو الكمبيوتر.كما أن خطة البحث وكل خطواته التي كانت قد أعدت من قبل تبقى أولية وعرضة للتعديل عبر كل مراحل إعداد البحث العلمي.

لهذا يمكن القول أن هذه المرحلة هي أصعب مراحل إعداد البحث العلمي، فهي التي تخرج البحث في شكله المادي إلى الجمهور، وحينها لا ينظر القارئ إلى المجهودات التي بذلها الباحث والمدة التي استغرقها في إعداد البحث، وإنما ينظر إلى مدى جودة العمل الذي بين يديه، ولهذا فإن كل الأعمال والمجهودات التي بذلها الباحث تحسم بالشكل المادي الذي يقدم به البحث، أي تحسم في مرحلة الكتابة[5] .

غير أن الكتابة هنا لا تعدو أن تكون أولية فهي قابلة لإعادة النظر، ففي الرسائل الجامعية مثلا يقدم البحث في شكله الأولي إلى الأستاذ المشرف ليقدم ملاحظاته وبعد ذلك يستطيع الباحث أن يكتب البحث بشكل نهائي بعد إجراء التعديلات اللازمة ثم يقدمه لصاحب المطبعة ليقوم بطبعه.

وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى: الكتابة المبدئية للبحث العلمي في فرع أول. وإلى الكتابة النهائية له في فرع ثان.

المطلب الأول: الكتابة المبدئية للبحث العلمي.

الهدف الأساسي والجوهري من عملية صياغة وكتابة البحث العلمي هو إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية، دقيقة ومنظمة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وإنجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة وصياغة البحث العلمي لا ستهدف التشويق وتحقيق المتعة الفنية والأدبية لدى القارئ كما تفعل القصص والروايات والمسرحيات والمقالات الأدبية. بل تستهدف تحقيق عملية الإعلام العلمي عن جهود ومراحل ونتائج عملية البحث العلمي التي قام بها الباحث وأنجزها. لأجل هذا لابد أن تسبق عملية الكتابة النهائية للبحث العلمي، كتابة أولية له، أو ما يعرف بمسودة البحث وهذا من أجل الحصول على النتيجة المثالية له، والتي لا تتحقق إلا بالتقيد ببعض الشروط والضوابط المنهجية التي نجملها في الآتي:

أولا: بعد تدوين المعلومات على البطاقة أو الأوراق يجب على الباحث قراءة كل ما أعده في هته البطاقات أو الأوراق، وترتيبها ترتيبا موضوعيا استعدادا لكتابتها في شكل منظم.كما يجب استبعاد البطاقات التي تحمل معلومات لا تنسجم مع ما يكتبه الباحث، فليس بالضرورة كتابة كل ما هو موجود على البطاقات.[6]

ثانيا: يجب على الباحث كتابة بحثه بأسلوب علمي، ويعني ذلك ضرورة مراعاة عدة ضوابط من بينها مايلي:

1) **اللغة**: يراعى فيها الأمور التالية :

أ ـ يجب أن تكون سليمة خالية من الأخطاء اللغوية، بما فيها الأخطاء الشائعة التي وإن وقع فيها الغير فلا يجب أن يشتمل عليها البحث العلمي.

ب ـ استعمال اللغة الفنية المتخصصة: بمعنى أن تكون المصطلحات التي يستعملها الباحث تتفق مع طبيعة الموضوع ومع تخصص الباحث، فالباحث في العلوم القانونية يستعمل مصطلحات معروفة لدى كل من تخصص في هذا الميدان، فمصطلح الفسخ له دلالته الخاصة لا يجوز استبدالها بمصطلح الإبطال، ومصطلح التعسف أيضا له دلالته الخاصة لا يجوز استبدالها بمصطلح الظلم أو الخطأ أو المجاوزة.وبهذه الكيفية نجد أن المصطلحات القانونية لها دلالتها الخاصة على الباحث الإلتزام بها.

ج ـ الابتعاد عن اللغة الشعرية وهي اللغة البلاغية ة، والابتعاد عن الأمثال الشائعة لغويا، والجمل المقتبسة من مشاهير البلغاء، فيجب استعمال الألفاظ الدالة دلالة واضحة على المعنى والتي لا تحمل التأويل، خاصة في ميدان العلوم القانونية حيث يزاد تطبيق هذا الشرط صرامة لأن اللغة القانونية هي لغة فنية متخصصة.

د ـ يجب الابتعاد عن كل ألفاظ السخرية والتهكم، فالروح العلمية يجب أن تسودها الموضوعية، لأن الباحث الذي أعطى لنفسه حق السخرية والتهكم على الغير يكون قد أباح لهم حق الرد عليه بنفس الطريقة، فيجب أن يبقى البحث العلمي بحثا موضوعيا بعيدا عن مثل هذه الأساليب، كما يجب الابتعاد عن ألفاظ التفخيم والتحية للآخرين، كعبارة الأستاذ العظيم أو سعادة الوزير وغيرها من الألقاب والأوصاف، إلا أن هذا لا يعني استبعاد الألقاب العلمية بل يتوجب ذكرها.

2) يجب الإيجاز والتركيز في عرض الأفكار والمفاهيم، حيث على الباحث الابتعاد عن الإطناب والحشو، الأمر الذي قد يؤدي إلى إطالة البحث دون جدوى، فالبحث الذي يحتوي على صفحات قليلة، وكتب بشكل موجز ودال ومفيد أحسن بكثير من البحث الذي يحتوي على صفحات كثيرة لكنها جوفاء .

3) التسلسل المنطقي في الانتقال من جملة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى ومن فكرة إلى أخرى، كي لا يكون البحث مجرد أفكار مبعثرة يمكن تقديم فكرة وتأخير أخرى

بسهولة، فالتسلسل في العرض يعكس مدى قدرة الباحث في التحكم في الموضوع ومدى قدرته على الصياغة العلمية الجيدة.

4) حين عرض الباحث لاختلافات فقهية أو تشريعية أو قضائية، وانتقاده بعض الاتجاهات منها، يجب أن يدعم رأيه بحجج منطقية، أي اكبر عدد من الأدلة والشواهد، التي تبعث في ذهن القارئ الاقتناع برأي الباحث والترتيب المنطقي يقتضي أن يعرض كل رأي أو اتجاه على حدى، ثم يقدم النقد الكافي له، وفي الأخير يقدم رأيه الشخصي ويدعمه بالحجج المؤيدة له، ويمكنه الاستدلال بآراء الفقه والقانون والقضاء، لتكون الحجج أكثر قوة ومصداقية.

5) حين استعانة الباحث بوسائل توضحية مثل الرسومات والجداول، فإنه ينظر إلى تلك الوسائل التوضحية هل تشغل نصف الصفحة أو أكثر من نصفها، أو أنها تشغل جزء يسيرا منها، فإذا كانت تشغل نصف الصفحة أو أكثر من نصفها فإنه يخصص لها صفحة كاملة، ولا يكتب في تلك الصفحة، وإذا كانت تشغل جزاء يسيرا منها فإنه يدرجها ضمن سياق الفقرات التي تحتويها الصفحة، إذا تعددت الوسائل التوضيحية فلابد من ترقيمها.

ثالثا: الباحث ليس مضطرا لكتابة كل ما يجده في البطاقات فإذا كانت بطاقة ما تحتوي مثلا على اقتباس حرفي فله أن يغيره إلى اقتباس فكرة، ولهذا إذا رأى الباحث أنه قد أكثر من الاقتباس فلا بد أن يجتهد للتقليل منه وإبراز وجهات نظره وتحليله الخاص للأفكار والمفاهيم، ويجب عليه الالتزام بالقواعد التالية:

1) عدم الإكثار من الاقتباس: فكثرته تذيب شخصية الباحث وكثرة الهوامش في الصفحة الوحدة تحاصر فكر الباحث، فلا يجد لنفسه مسلكا يبرز من خلاله شخصيته العلمية، كما أن كثرة الاقتباس تخل بالتسلسل في الأفكار وفي نوعية اللغة المستعملة، وبالتالي تخل بالأسلوب العلمي للباحث، وذلك ناتج عن اختلاف أساليب المؤلفين الذين اقتبس الباحث آراءهم.

2) توجد بعض الأفكار والمفاهيم الشائعة ترددها كل المصادر فلا داعي لان ينسبها الباحث إلى مصدر معين، وعدم الإشارة في الهامش إلى تلك الأفكار والمفاهيم لا يعني أنها تنسب إلى الباحث، لأن من يطالع مصادر أخرى في الموضوع نفسه يجد هذه المفاهيم تتكرر ولا يعرف بالضبط مصدرها الأصلي، فيدرك أنها أصبحت في حكم المباح لا يحتكرها أحد.

3) هناك حالات يستحب فيها الاقتباس، كاستشهاد الباحث برأي مؤلف ما، وفي البحوث القانونية يستحب الاقتباس الحرفي للنصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية

غير أنه في هذه الأخيرة يذكر الباحث منطوق القرار فقط بدون حيثيات إذا كان الاستشهاد بمحتوى القرار أو الحكم، أما إذا ركز الباحث انتقاده على صحة أو خطا القرار فلابد من ذكر أسباب صدور القرار لمعرفة العيب الذي اشتمل عليه من حيث التسبيب[7].

4) في حالة الاقتباس الحرفي لا يجوز للباحث تحريف الكلام أو تغييره، إلا انه قد تكون هناك أخطاء في النص المقتبس ترجع للطبع أو لصاحب النص نفسه، فهنا لابد من تصحيحها بشرط أن يضع الباحث كلامه الخاص الذي يتوسط النص بين إشارتين أو بين مطتين، وذلك لأن الباحث وإن كان غير مسؤول عن أخطاء الآخرين إلا أنه مسؤول عن الكتابة، فلا يجوز له الوقوع في الأخطاء نفسها التي وقع فيها الآخرون[8].

5) عن طريقة الاقتباس، إذا كان الاقتباس حرفيا فإنه يوضع بين قوسين، وإذا كان طويلا وأراد الباحث حذف البعض منه فإنه يشير إلى الكلام المحذوف بثلاث نقاط أفقية، ويستحسن الاقتصار على حالة الضرورة فقط في الاقتباس الحرفي، فأسلوب المؤلف ولغته قد تغري الباحث بأن يحاول اقتباس النص حرفيا، ولكن هذا ليس بمبرر، وهو دليل ضعف أسلوب الباحث، ولهذا يجب عليه أن يحاول اقتباس الأفكار فقط وصياغتها بأسلوبه الخاص.

6) في الحالتين، الاقتباس الحرفي واقتباس الفكرة يجب الإشارة إلى المصدر المعتمد في ذلك، وعدم الإشارة إلى المصدر الهامش يعتبر تعديا على أفكار الغير ويسميه البعض بالسرقة الأدبية، فهو يخل بسمة الأمانة العلمية التي يتحلى بها الباحث، ولكن قد يصل الباحث إلى نتائج أو أفكار معينة فيكتبها في بحثه على أنها نتاج ذهنه ويكتشف فيما بعد هناك من وصل إلى نفس النتائج وهنا لا بأس من الإشارة في الهامش إلى المصدر من أجل تدعيم رأيه، مع ذكر عبارة "أنظر في هذا الرأي"[9].

رابعا: يجب على الباحث الالتزام بالقواعد المنهجية في توثيق المصادر في الهامش، والتوثيق هنا يقصد به إسناد الأفكار والمفاهيم إلى مصدرها الأصلية، وهذه العملية تختلف باختلاف نوع المصدر المستخدم، وكذالك تختلف في حالة تكرار المصدر وقبل التطرق إلى قواعد التهمشيات لابد من إيضاح بعض وظائفها وطرقها حسب التفصيل الآتي:

1) وظائف التهميشات: خلال إعداد البحث يعتمد الباحث على مصادر متنوعة لذا وجب الاعتراف لمؤلفيها بفضلهم الكبير في إنجاز البحث وهذا الاعتراف يظهرامن خلال التهميش.بالإضافة إلى ذلك تؤدي التهميشات وظائف أخرى متعددة نذكر من بينها:

أ ـ يستعمل الهامش لإحالة القارئ إلى المصادر المتعددة في البحث، والرجوع يكون إما للمزيد من المعلومات فيذكر في الهامش عبارة "راجع" ويذكر اسم المصدر، أو التأكد من صحة المعلومات فيذكر في الهامش عبارة "أنظر" ويذكر اسم المصدر، والتفرقة بين الحالتين محبذة لكي يسهل للقارئ عملية الرجوع فيعرف مسبقا هل الرجوع للمزيد من المعلومات أم للتأكد من صحتها.

ب ـ قد يتناول الباحث فكرة معينة أو موضوعا فرعيا بالتفصيل في صفحات معينة ثم يرجع الاستناد إلى هذه الشروحات التي قدمها سابقا لبناء فكرة أخرى فهنا يستعمل الهامش لإحالة القارئ لقراءة تلك الصفحات فيذكر في الهامش عبارة راجع ص... من هذا البحث.

ج ـ يستعمل الهامش أيضا للشرح والتفسير الذي يتعذر ذكره في المتن أو للتعريف بشخصية ما ورد ذكرها في المتن، فمثل هذه المسائل التي قد تقطع تسلسل الأفكار الواردة في المتن وتخل بالأسلوب العلمي يستحسن ذكرها في الهامش.

2) طرق التهميش: للتهميش ثلاثة طرق هي:

أ ـ استقلال كل صفحة بهامش وذلك بوضع أرقام متسلسلة في الهامش، ويشار إلى كافة المصادر المعتمد عليها، وفي تلك الصفحة يفصل الهامش عن المتن بخط أفقي وتكتب المصادر بحجم صغير لتكون مميزة عن المتن من جهة، ومن جهة أخرى لكي لا تشغل مكانا كبيرا، .وميزة هذه الطريقة أنها تيسر للقارئ التعرف على المصادر بسرعة وهي طريقة الغالبة خاصة في البحوث القانونية.

ب ـ إدارج الهوامش في النهاية كل فصل وترقيمها بأرقام متسلسلة تصاعديا تبدأ من أول هامش إلى آخر هامش يحتويه الفصل، وتخصص لها صفحة أو أكثر في نهاية الفصل.

ج ـ إدراج الهوامش في نهاية كل بحث، بحيث ترقم تسلسليا من أول هامش إلى آخر هامش يحتويه البحث، وتدرج كافة الهوامش في نهاية البحث وتخصص لها صفحات مستقلة.

والملاحظ على الطريقتين الثانية والثالثة أنهما لا تأخذان سرعة التعرف على المصدر بعين الاعتبار فالقارئ لن يتعرف على المصدر إلا بتقليب صفحات البحث، ولهذا نفضل الطريقة الأولى في التهميش[10].

3) طرق تدوين بيانات المصادر في الهامش : تختلف طرق توثيق الهوامش من مصدر لآخر كما تختلف حسب المناسبة التي يذكر فيها المرجع هل ذكر لدى المناسبة الأولى أم الثانية، ولهذا وجب التفريق بين مختلف هذه الحالات على النحو الآتي:

أ ـ الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب: وهنا يجب التفريق بين حالتين:

ـ حالة ذكر الكتاب لدى المناسبة الأولى: هنا يجب أن تذكر كافة المعلومات المتعلقة به وذلك حسب الترتيب الآتي:

إسم المؤلف ثم لقبه وان كان الكتاب له أكثر من مؤلف تذكر أسماؤهم ويعطف بينها بحرف(و) وطريقة كتابة اسم المؤلف ولقبه تختلف عن طريقة توثيق المراجع حيث يبدأ في هذه الأخيرة بلقب المؤلف ثم اسمه، عنوان الكتاب، إسم المترجم أو المحقق إن وجد، رقم الجزء، رقم الطبعة، اسم المدينة ثم البلد الذي نشر فيه الكتاب، اسم الناشر، تاريخ النشر وتذكر بشأنه السنة فقط، رقم الصفحة وإذا تم الاقتباس من صفحات عديدة يستطيع كتابة أول صفحة وآخر صفحة مثال: ص32.26 ويمكن كتابتها على الشكل التالي: ص26 وما بعدها. على أن يفصل مابين هذه البيانات بفاصلة.وهناك من يستعمل طريقة أخرى وهي وضع علامة النقطتان بعد ذكر اسم المؤلف ثم تليه بقية البيانات ويفصل بينها بنقطة أو فاصلة.

ـ إذا تكرر ذكر الكتاب: هنا يفصل فيما إذا ذكر الكتاب مرتين متتاليتين، بدون أن يتوسطهما أي مصدر آخر، فلا تذكر كل المعلومات وإنما تذكر عبارة المصدر نفسه أو المرجع نفسه ويذكر بعدها رقم الصفحة، وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية يذكر عبارة (ibid) اختصارا للكلمة اللاتنية(ibidem) وتعني المصدر نفسه. أما إذا ذكر الكتاب مرتين غير متتاليتين، بمعنى يوجد مصدر أو أكثر يتوسطهما فقد يتكرر ذكر الكتاب في نفس الصفحة أو في صفحات متفرقة والمهم أن يوجد مصدر أو أكثر يتخللهما، وهنا لا يعاد ذكر كل البيانات وإنما يذكر اسم المؤلف وتعقبه عبارة "المرجع السابق" ثم رقم الصفحة، وإذا كان لهذا المؤلف أكثر من مصدر اعتمد عليه الباحث، فإن ذكر اسم المؤلف وعبارة المرجع السابق لا تكتفي لتعيين المصدر أو المرجع ولهذا يضاف عنوان الكتاب، أي يذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ثم عبارة المرجع أو المصدر السابق ثم رقم الصفحة، وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية يذكر العبارة (op.cit) وهي اختصار لعبارة (opera citato) اللاتينة والتي تعني المرجع السابق.

ب ـ الهامش الذي يشار فيه إلى مقال مأخوذ من مجلة أو جريدة:

ـ إذا ذكر المقال لأول مرة: تذكر البيانات التالية: اسم المؤلف ولقبه، عنوان المقال بين قوسين، اسم المجلة وتحته خط، اسم الهيئة التي تصدرها، مدينة وبلد النشر، سنة النشر، رقم العدد، رقم الصفحة .

ـ إذا توالى ذكر المقال مرتين متتاليتين أو غير متتاليتن: هنا تستعمل نفس الطريقة المذكورة في تكرار المرجع لو كان كتابا.

ج ـ **طرق الإسناد في حالة الاقتباس من رسائل الماجستير أو الدكتوراه** : في حالة الاقتباس من أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو الدرجات العلمية الأخرى مثل دبلوم الدرسات العليا تذكر البيانات التالية:

اسم الباحث، عنوان البحث، نوع البحث هل هو رسالة ماجستير أو دكتوراه أم غير ذلك، وذلك بين قوسين، اسم المعهد أو الكلية واسم الجامعة التي تمت فيها مناقشة البحث، تاريخ المناقشة ويقتصر على ذكر السنة فقط، بعد إغلاق القوس يكتب رقم الصفحة وإذا تكرر الاعتماد على البحث تتبع نفس القواعد التي تنطبق على الكتاب.

د ـ **طرق الإسناد في حالة الاقتباس من نصوص قانونية أو تنظيمية**. تذكر بيانات التالية:

رقم المادة، نوع القانون، تاريخ صدوره، بيانات المصدر إذا كانت جريدة رسمية يذكر عبارة "الجديدة الرسمية"، تاريخ صدور الجريدة الرسمية، العدد، رقم الصفحة.

المطلب الثاني: المواصفات النهائية للبحث العلمي.

يشتمل البحث العلمي على عدد من الأجزاء تتكامل فيما بينها لتكون في مجموعها البحث في صورته النهائية أي البحث في يد القارئ وهذه الأجزاء هي: الصفحات التمهدية، المقدمة، صلب الموضوع، الخاتمة، الملاحق، قائمة المراجع والمصادر .وفيما يلي سيتم التطرق بإيجاز لكل جزء منها:

أولا: الصفحات التمهدية: وهي تحتوي على صفحة العنوان، صفحة الإهداء، صفحة الشكر.

1) صفحة العنوان: هي أولى الصفحات التمهدية وواجهة البحث ويخضع تنظيمها لما هو معمول به في مختلف الكليات والمعاهد، فهي التي تفرض على الباحثين شكلا معينا لصفحة عنوان البحث وفي كليات الحقوق عادة ما يشترط ذكر البيانات التالية في صفحة العنوان:

إسم الجامعة، إسم الكلية أو المعهد، عنوان البحث بخط كبير الحجم، الغرض من إعداد البحث هل هو لنيل درجة الماجستير أم الدكتوراه مثلا، التخصص، إسم الباحث، إسم الأستاذ المشرف، أسماء أعضاء لجنة المناقشة، تاريخ المناقشة.

و توضع كل هذه البيانات في إطار ويستحسن في البحوث العلمية عدم وضع رسومات وزخرفة في الورقة الأولى[11].

2) صفحة الإهداء: تخصص له صفحة مستقلة، ويستحسن عدم الإطالة فيه، و هو موجه لأحب الناس إلى الباحث كأفراد عائلته أو لفئة معينة من القراء كطلاب الجامعات، وعموما فإن مضمون الإهداء يخضع لرغبة الباحث وهو الشيء الوحيد المتاح لذاتية الباحث فبقية أجزاء البحث تكون خالية من الذاتية.

3) صفحة الشكر والتقدير: في هذه الصفحة التي تلي صفحة الإهداء يعبر الباحث عن شكره وامتنانه إلى أفراد معينين بأسمائهم أو بصفاتهم، و الذين أعانوه في إعداد البحث إما بتذليل الصعوبات، أو بالنصح والتوجيه، بشرط أن يكونوا فعلا قد ساهموا بوقتهم وجهدهم الخاص في مساعدة الباحث في إعداد البحث، وللباحث أيضا أن يتقدم بالشكر للأستاذ المشرف إذا كان هذا الأخير قد منح الباحث أكثر من الوقت المتخصص له، أو لأنه قدم له مساعدات خاصة دفعت الباحث نحو الأمام في إعداد البحثن وعلى العموم فان هده الصفحة ملك للباحث وحده فهو الذي يقرر من يستحق الشكر والتقدير.

ثانيا) المقدمة: هي أولى مشتملات البحث حيث يبدأ فيها ترقيم الصفحات، وهناك من يرى عدم استعمال الأرقام في الصفحات حيث توضع بدل الأرقام حروف (أ، ب، ج) ويبدأ ترقيم الصفحات من بداية الباب أو الفصل الأول حسب التقسيم الذي اعتمده الباحث، ولكن يستحسن وضع الأرقام، لأن المقدمة هي بداية الموضوع ولا مبرر لفصلها عنه، كما أن بداية الترقيم من المقدمة يضمن المعرفة الحقيقية لعدد صفحات البحث.

والباحث أثناء عرضه للمقدمة لابد أن يختصر العبارات لكي لا تكون المقدمة طولية، وهو مقيد بذكر بعض النقاط الأساسية في المقدمة وهي: أسباب اختيار الموضوع، أهداف دراسة الموضوع، طبيعة المشكلة محل البحث ومدى أهميتها، الأبحاث السابقة في الموضوع نفسه، وهذه النقطة اختيارية، المنهج المعتمد في البحث، نوع الدراسة هل هي مقارنة أو... ولماذا إختار هذا النوع من الدراسة، عرض الخطوط الرئسية للموضوع[12].

ثالثا) صلب الموضوع : يبدأ صلب الموضوع من الباب أو الفصل حسب التقسيم المعتمد في البحث، وينتهي إلى غاية الخاتمة إذا كان البحث مقسما إلى أبواب.على أن تخصص في بداية كل باب ورقة عازلة لا ترقم ولكنها تحسب ضمن تتسلسل أرقام الصفحات، كما تخصص في بداية كل فصل ورقة عازلة أيضا، والورقة العازلة لا يكتب فيها سوى عنوان الباب أو الفصل، ويعاد كتابته في بداية الصفحة الموالية ويراعى في الكتابة البحث أن تكون أحجام الخطوط التي تكتب بها العناوين متفاوتة، فعنوان الباب يكتب بخط

كبير وواضح ويكتب عنوان الفصل بنفس الكيفية ولكن بخط أقل حجما، ويتنازل حجم الخط المتخصص للعناوين إلى غاية أدنى قالب وهو الفرع أو أولا... الخ.

كما يجب أن يفصل متن الموضوع عن الهامش بخط أفقي، ويكتب الهامش بخط أقل حجما من الخط الذي كتب به المتن، وينبغي أن يضع الباحث في نهاية كل فصل ملخص كي يستطيع إعادة تجميع الأفكار في ذهن القارئ.

رابعا)الخاتمة: وينتهي الباحث في الأخير إلى خاتمة هي عبارة عن حوصلة لأهم النتائج التي يتوصل إليها في البحث، ويجب أن تكون مركزة في عبارة مختصرة ودالة لأن الإسهاب يؤدي إلى تكرار ما ورد في البحث، فالهدف من وضع الخاتمة هو ربط أجزاء البحث ببعضها، وتقديم النتائج النهائية للبحث، وهي ترتبط نوعا ما بالمقدمة، فالمقدمة تطرح المشكلة، وتناقش تلك المشكلة في صلب الموضوع، وتوضع لها الضوابط التي تحكمها والنتائج التي تترتب عنها أن تكون موزعة عبر كامل أجزاء البحث، فتأتي الخاتمة لتجيب عن المشكلة أو السؤال المطروح في المقدمة وتجمع هذا الشتات من النتائج الموزعة عبر كامل أجزاء البحث في شكل فقرات مختصرة ومركزة[13].

وتختلف الخاتمة عن الخلاصة في كون هذه الأخيرة تلخيص حرفي للبحث، بينما الخاتمة لا تستعمل من أجل تلخيص البحث وإنما من اجل ربط أجزائه المختلفة.

خامسا) الملاحق: الملحق هو أحد أجزاء البحث، ويكون في الحالات التي يريد الباحث أن يلحق بالبحث بعض المعلومات والبيانات الهامة، والتي لا يستطيع أن يدرجها في مضمون البحث، بحيث إذا ما أوردها في صلب الموضوع فإنها تخل بتسلسل الأفكار وترتيبها، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأسلوب العلمي المطلوب في البحوث العلمية، ولكن لإلحاق بعض المعلومات والبيانات بالبحث يشترط أن تكون ذات أهمية علمية أو عملية للموضوع، وأن تربطها علاقة غير مباشرة به فإذا كانت العلاقة مباشرة فإنه يجب إدراجها في صلب الموضوع لا في الملحق.

سادسا) قائمة المصادر والمراجع: إن إعداد قائمة المصادر والمراجع بشكل منهجي ومنظم يزيد من القيمة العلمية للبحث العلمي، ويسهل للقارئ التعرف على المصادر والمراجع بسهو، وهو امتداد للأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في كل مراحل إعداد بحثه واعتراف لأصحاب الفضل في إعداد البحث، وتعتبر هذه القائمة جزء لا يتجزأ من البحث وتأتي في نهايته بعد الملاحق ويعقبها مباشرة الفهرس.ويتم ترتيب قائمة المصادر والمراجع كالآتي:

في البداية يجب على الباحث أن يفصل مابين المصادر والمراجع، فيبدأ أولا بعرض المصادر وثانيا بعرض المراجع، يفصل في هذه الأخيرة مابين المراجع العامة والمراجع المتخصصة ثم يبدأ بترتيبها حسب أحد المعيارين التاليين:

1) **على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية**: وذلك بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف، والحروف الأبجدية هي: أ، ب، ج، د... إلخ، أما الهجائية فهي: أ، ب، ت... إلخ، واذا كانت بعض ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف فإنه ينظر إلى الحرف الثاني ثم الثالث... إلخ حتى يصل الباحث في الأخير إلى ترتيب كل المصادر والمراجع ترتيبا أبجديا أو هجائيا، وهذا التصنيف يشمل كل المصادر والمراجع سواء كانت كتبا أم مقالات أم وثائق أخرى، وسواء كانت باللغة العربية أو بلغة أجنبية.

2) على أساس سنة النشر: يستطيع الباحث أن يرتب مصادر البحث على أساس سنة النشر بطريقة تسلسلية، تبدأ من أحدث مصدر إلى أقدم مصدر، أو العكس، وهذه الطريقة سهلة وبسيطة مقارنة بالطريقة السابقة حيث لا تكلف الباحث أي جهد فما عليه سوى تعيين سنة النشر لكل مصدر من المصادر وترتيبها حسب التسلسل الزمني. ولكن تشتمل هذه الطريقة على عيب يجعل الباحث يمتنع عن استعمالها، ويفضل استعمال طريقة ترتيب المصادر حسب الحروف، وهذا العيب يتمثل في كون بعض المصادر لا تحتوي على سنة النشر ضمن بيانات التأليف التي يحملها المصدر أو المرجع، ولهذا سيجد الباحث أثناء اعتماده لهذه الطريقة في الترتيب أن هناك مجموعة من المصادر لا تحتوي على سنة نشر مما يستوجب عليه أن يرتبها بطريقة أخرى كطريقة الحروف، وإضافة إلى ذلك فانه بالنسبة للمصادر المحتوية على سنة النشر قد توجد بعض المصدر أو المراجع لها نفس سنة النشر فعلى أي أساس ترتب؟ من المؤكد أن الباحث سيلجأ إلى اعتماد طريقة الحروف لترتيبها. فلماذا لا يستعمل منذ البداية طريقة الحروف لتكون هي الطريقة الوحيدة المعتمدة في ترتيب المصادر والمراجع لأن اعتماد أكثر من طريقة في التصنيف ليس عملا منهجيا.

سابعا) قائمة المحتويات: يستعمل كثير من الكتاب والباحثين مصطلح "الفهرس" وهو خطا شائع لأن كلمة الفهرس لا تعني محتويات الكتاب أو البحث من الناحية اللغوية، وإنما هي كلمة فارسية تعني" الكتاب الذي يضم مجموعة من أسماء المؤلفات والكتب"، إذن فالصحيح من الناحية اللغوية هو تعبير " محتويات البحث"[14]. ومحتويات البحث هي الدليل الذي يرشد القارئ لموضوعات البحث الأساسية والفرعية، بحيث يقابل كل عنوان رقم

الصفحة، وهي مستمدة أساس من خطة البحث، إلا أن الباحث في قائمة المحتويات يستطيع إدراج كل العناوين الجزئية عكس خطة البحث والتي قد يقتصر عرضه فيه على بعض العناوين الرئسية فقط.

هذا وتعتبر قائمة المحتويات أول ما ينظر إليه القارئ ليستطيع تحديد الموضوعات التي يشملها البحث وتحديد ما سيقرؤه منها فينتقل مباشرة إلى الصفحات المحددة.

خاتـمة

"كبار الأساتذة يعترفون بأن 90% من المعلومات التي تلقوها في المدارس قد نسوها، وذهبت هباء منثورا. أما الطريقة فظلت في أذهانهم مدى الحياة، وكانت سلاحهم القوي في سيرهم العلمي لاقتحام مجاهل المعرفة " [15].

هذه المقولة هي التي لفتت انتباهي لتكون كمدخل لخاتمة مقالي هذا، وإذا كان الأمر يبدو مبالغا فيه عند قراءتها لأول مرة، إلا أنها فعلا معبر قوي عن أهمية وفعالية استعمال علم المنهجية السليمة والمنطق في كل الأعمال، لاسيما البحوث العلمية منها. وهذا ما هو معبر عنه في المقولة السابقة "بالطريقة".

وفي هذا السياق يمكن بيان أهم النتائج التي توصلنا إليها، وذلك كما يلي :

ـ تعتبر البحوث العلمية بمناهجها، وإجراءاتها من الأمور الضرورية لأي نوع من أنواع المعرفة، مهما كان نوع تخصصها .

ـ لقد أصبح الإلمام بالمناهج المختلفة، والقواعد الواجب إتباعها بدءا من تحديد موضوع، ومشكلة البحث، ووصفهما بشكل إجرائي، ومرورا باختيار منهج وأسلوب لجمع المعلومات، وانتهاء بتحليل المعلومات واستخلاص النتائج ـ والتي تم التطرق لها ضمن متن المقال ـ من الأمور الأساسية في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية.

ـ مهما كان موضوع البحث العلمي جيد، وحديث، فإنه يفقد أهميته العلمية، إذا لم تتبع فيه قواعد وأسس المنهجية العلمية .

استنادا إلى النتائج المذكورة أعلاه توصلنا إلى جملة من الاقتراحات نذكرها كالآتي :

ـ لابد من إتباع، بل والتقيد بكل معايير البحث العلمي، وقواعد منهجيته العلمية ، وكذا الاستناد إلى كل أدواته .

ـ يجب أن يكون كل باحث ملزم اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتحلي بالروح العلمية والتفكير العلمي، والابتعاد عن كل ما يخرج عن المنهج العلمي.

ـ على الباحث أن يتقيد بقواعد منهجية البحث العلمي في كل مراحل إعداد هذا البحث، وليس في جزء منه دون الآخر، حتى يتم إخراجه في أحسن صورة ممكنة له .

الهوامش

1) علي مراح : منهجية التفكير القانوني، (نظريا وعمليا)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص123 .

2) رشيد شميشم : مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 89.

3) عمر فؤاد عمر : أسس وقواعد البحث العلمي في تطبيقاتها على البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة 2006، ص 112.

4) فاضلي إدريس : الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، سلسلة القانون الصادرة عن جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2002، 83.

5) عبد الكريم بوفحص، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص32 .

6) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث.، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 31 وما بعدها.

7) رشيد شميشم : المرجع السابق، ص102.

8) فاضلي إدريس: المرجع السابق، ص92 وما بعدها .

9) رشيد شميشم : المرجع السابق، 103.

10) عمار عوابدي : مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، الطبعة الثانية، ديوان المطوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 52.

11) محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي ـ الدليل التطبيقي للباحثين ـ الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ـ الأردن، 2002، ص23.

12) أحمد خروع : المناهج العلمية وفلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 50.

13) فاضلي إدريس : المرجع السابق، ص123.

14) رشيد شميشم : المرجع السابق، ص124.

15) محمد عبد الفتاح الصيرفي: المرجع السابق، ص 43.